الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

آليات تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر

خلال الفترة 2011-2017

إعداد الطلبة:

- بلواضح فاطمة
- لقرادة نسرين

إشراف الأستاذ:

- بن محاد سمير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نذير عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
طيبي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

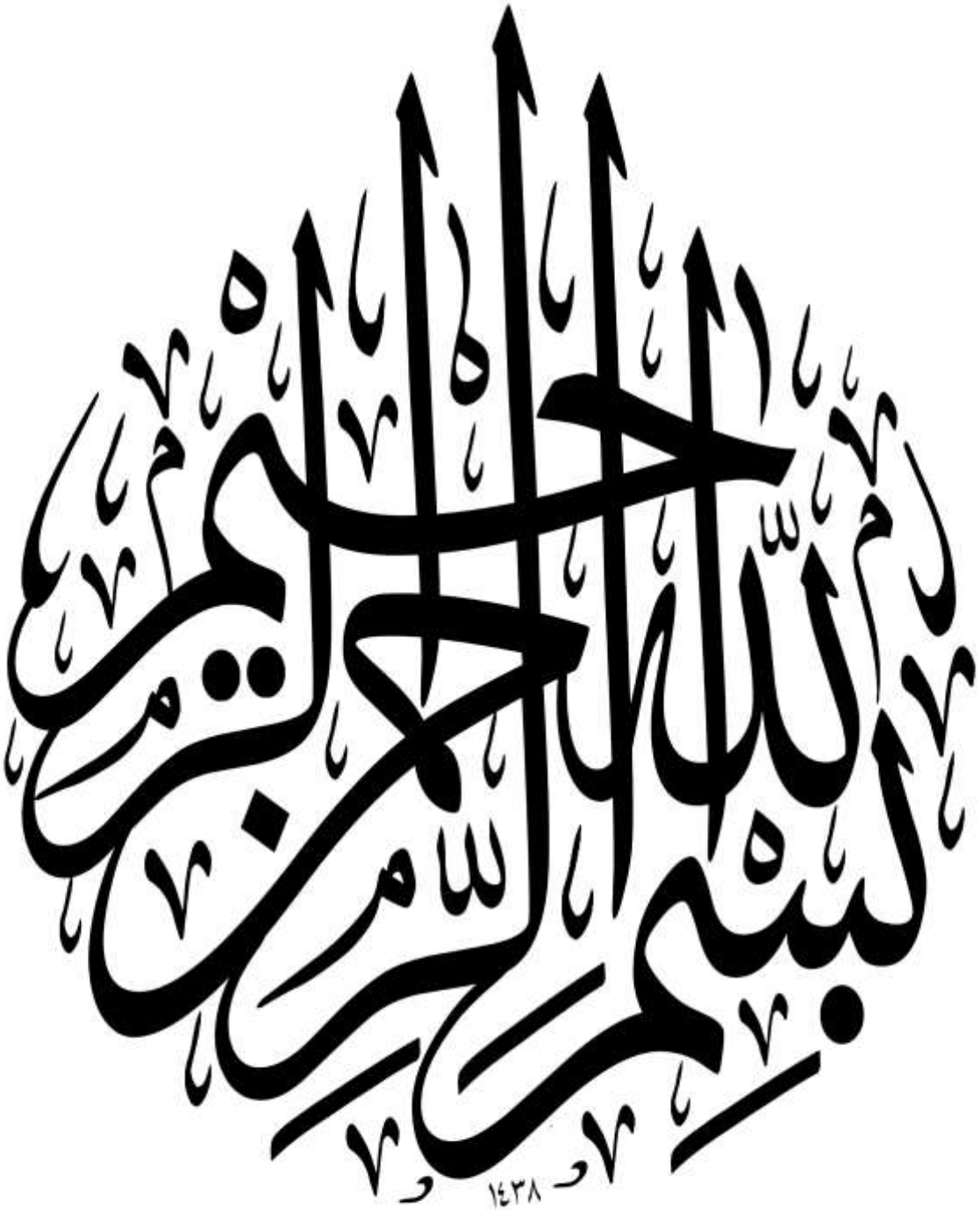
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر و عرفان

أولا وقبل كل شيء الحمد لله وكفى الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى.

نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل

د .بن محاد سمير

الذي تكرم علينا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان نعم المشرف

نشكر كل من مد لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

إهـــداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث الى الذي وهبني كل ما يملك حتى احقق له اماله الى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، الى الانسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، الى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى ابي الغالي على قلبي "الميلود" رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه. الى التي وهبت فيها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعني خطوة خطوة في عملي الى ما ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان امي اعز ملاك العين جزاها الله عين خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

أهدي بالخصوص الى اخوتي "عمار فيصل حمزة إبراهيم مصباح" وزوجات إخوتي

اهدي الى رفيقات دربي "هديل هبة مريم مريم سهى زوبيدة"....

أهدي الى "عماد"

الى الدكتور بن محاد سمير الذي كان لنا رفيقا في مشوار لانجاز هذا العمل والذي قاسمنا جميع لحظاتها خطوة بخطوة رعاه الله ووفقه.

الى كل من كان لهم أثر في حياتي ولم تسعهم ورقتي أهديكم ثمرة جهدي

بلواضح فاطمة

اهـــــــد اء

يا لها من لحظة ستبقى ذكرى تؤرقني لأنها لحظة جميلة وتاريخية حقا انها لحظة رائعة..

الى من صلى الله عليه دائما حبيبه خير الخلق كلهم منارة العلم، ومنبع الحلم الذي ندعو ان يجمعنا به الله في الفردوس الأعلى الرسول الحبيب، محمد صلى الله عليه وسلم..

الى من قال الله عزوجل: وقضى ربك ان الا تعبدوا الا إياه وبالوالدين احسانا..

أهدي ثمرة جهدي المتواضع من بعد الله عزوجل الى والدي... إلى رمز الصمود والجهاد الى صاحب الصدر لرحب الذي كرس حياته من اجل تعليمي.. الى من علمني الحق دون تردد.. الى من اعتبره وسلما للحب والعطاء.. اليك انت "ابي الغالي" ...

اليكي التي باركتني بدعائها.. وسهرت من أجلى الليالي لتخفف عني دموع الالام. روحي ومنبع وجودي.. "امي الحبية الغالية.. شكرا لكي على كل ما فعلته من أجلي..

كما اهديها الى اخواتي واخوتي" هدى وبشرى وأمينة ونذير"...

والى من وجدته في السراء والضراء وكانوا بمثابة الزملاء والاصدقاء

كما اهدي ثمرة جهدي للأستاذ بن محاد سمير الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت اليه فأنارها لي وكلما دب الياس في نفسي زرع فيها الامل كما لا ننسى ان اشكر كل الأساتذة الكرام وأخيرا الى من تعرفت عليهم في مشواري الدراسي الجامعي، وكل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي وعقلي..

لقرادة نسرين

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	--
الإهداء	--
فهرس المحتويات	--
مقدمة	01
الفصل الأول: مدخل نظري للشمول المالي	07
تمهيد	08
المبحث الاول: الشمول المالي	09
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي	09
المطلب الثاني: أهداف وأهمية الشمول المالي	13
المبحث الثاني: قياس الشمول المالي وخصائصه	17
المطلب الأول: ركائز الشمول المالي	17
المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي	18
المبحث الثالث: أبعاد الشمول المالي	20
المطلب الأول: الوصول الى الخدمات المالية	20
المطلب الثاني: استخدام الخدمات المالية	21
المطلب الثالث: جودة الخدمات المالية	22
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر وآفاقه	28
تمهيـد	29
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم والوطن العربي	30
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي على المستوى الدولي	30
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الوطن العربي	33
المطلب الثالث: تجارب الدول العربية	36
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	41
المطلب الأول: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	43
المطلب الثاني: مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية	50
المبحث الثالث: تحديات وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر	53

المطلب الأول: التحديات الشمول المالي في الجزائر	53
المطلب الثاني: آفاق الشمول المالي في الجزائر	54
خلاصة الفصل	56
خاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	61
ملخص الدراسة	65

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد	24
الجدول رقم (02): تطور شمول الخدمات المالية والمصرفية في العالم (2011	31
الجدول رقم(03): مؤشر ملكية حساب لدى مؤسسة مالية رسمية للأفراد البالغين	32
الجدول رقم (04): الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	43
الجدول رقم (05): ملكية الحسابات في المؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق	44
الجدول رقم (06): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من	44
الجدول رقم (07): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من	45
الجدول رقم (08): الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الجزائر عام 2014	45
الجدول رقم (09): نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية	46
الجدول رقم (10) : مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال	46
الجدول رقم (11) : النسب المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات	47
الجدول رقم (12): النسب المئوية للبالغين لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي	48
الجدول رقم (13): الشمول المالي في الدول العربية - ملكية حسابات كنسبة من	51
الجدول رقم (14): الشمول المالي في الدول العربية - ملكية الحسابات كنسبة من	52

قائمة الاشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01): نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية	33
الشكل رقم (02): لاقتراض من مؤسسة رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15سنة	34
الشكل رقم (03) : نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال السنوات2017/2014/2011	35
الشكل رقم (04): نسبة 1.7 مليار لا يمتلكون حسابات عام 2017	49

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم حاليًا طفرة تكنولوجية كبيرة تعيد تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وتقدم أنماطًا جديدة للتعاملات المالية والنقدية. ومن بين التغيرات البارزة في الاقتصاد العالمي نتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهر مصطلح "الشمول المالي" الذي انتشر بشكل كبير في السنوات الأخيرة. يعكس مفهوم الشمول المالي قدرة الأفراد والوحدات الاقتصادية على الوصول واستخدام جميع الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة والمتمتعة بالجودة المطلوبة بسهولة وبأسعار تنافسية منخفضة، مع حماية حقوقهم ومساعدتهم في إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفعالية.

أصبح الشمول المالي موضوعًا مهمًا للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وخصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة. لذلك، تعمل مجموعة العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي والعربي ومجموعة البنك الدولي على تطوير وجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي واستخدام أفضل الطرق لتحسينه. يتم تعزيز الشمول المالي بوصفه وسيلة لتعزيز قنوات الاستخدام ورفع معدلات النمو الاقتصادي، ويساهم أيضًا في تحسين الميزة التنافسية للبنوك من خلال تقليل التكاليف وزيادة العوائد، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

أولت الجزائر أيضًا اهتمامًا كبيرًا بموضوع الشمول المالي لتعزيز العمق المالي وتصويب مسار القطاع المصرفي، حيث اتخذت الجزائر توجهًا استراتيجيًا من خلال تبني مبادئ تتماشى مع طبيعة اقتصادها وتطلعاتها المستقبلية.

- **إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق فإن التطرق لموضوع آليات تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر محل الدراسة، يكون من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في:

ماهي آليات تعزيز وتطوير مؤشرات الشمول المالي في الجزائر؟

- **الأسئلة الفرعية:**

من خلال مشكلة الدراسة تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ ما اهميته واهدافه؟

- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وماهي التحديات التي يواجهها؟
- ما هي الآليات التي تتبعها الدول لتعزيز الشمول المالي وتطوير مؤشراته؟

- **فرضيات الدراسة:** كإجابة مبدئية على هذه الأسئلة تم إدراج الفرضيات التالية:

- يلعب الشمول المالي دورا هاما في تسهيل الخدمات المالية للأفراد، ومنه رفع المستوى المعيشي وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.
- مستوى الشمول المالي في الجزائر أقل بكثير من مستويات الدول العربية، والعالمية.
- تستخدم الجزائر آليات متعددة من اجل تعزيز وتطوير الشمول المالي، مثل تعزيز الوصول الى الخدمات المالية، وتعزيز الوعي المالي.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في عدة جوانب منها أهمية الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي وتقوية النظام المالي في البلاد. فمن خلال تنظيم وتنسيق القطاع المالي، وتحسين الإجراءات المصرفية والتشريعات المالية، يتم تعزيز الثقة في النظام المالي وتحقيق الاستقرار المالي العام، وأيضا الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق العدالة المالية والاقتصادية، وتعزيز الفرص والمساواة للجميع، وتوفير الخدمات المالية للجميع ليس فقط حقًا أساسيًا، بل يعتبر أيضًا أداة حاسمة لتحقيق التنمية الشاملة والاستدامة في المجتمعات.

- **أهداف الدراسة** تتضمن أهداف دراسة موضوع آليات تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر ما يلي:

- تحديد التحديات التي تواجه تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- تحديد الفرص المتاحة لتعزيز الشمول المالي وتحسين البنية التحتية المالية.
- اكتشاف خطط عمل محددة تستهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الوعي المالي وتذليل العوائق التقنية والتشريعية.

تهدف دراسة آليات تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر إلى توفير أساس قوي واستراتيجي لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

- **أسباب اختيار الموضوع:** تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:
  - حداثة موضوع آليات تطوير الشمول المالي؛
  - قلة الدراسات حول الموضوع؛
  - ارتباط موضوع الدراسة بمجال تخصصنا "اقتصاد نقدي بنكي"؛
- **منهج الدراسة:**

سنتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي، حيث يظهر هذا المنهج عند الطرح النظري للمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، وكذا في الجانب التطبيقي للدراسة من خلال وصف مختلف المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي فيعلى ثلاث مستويات هي: الدولي، العربي وال في الجزائر من أجل توضيح وضعية الجزائر في هذه المؤشرات.

- **الدراسات السابقة:**

من أجل إعداد هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة والتي يمكن إيجازها في:

الدراسة الأولى : دردور أسماء، حركات سعيدة، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، الجزائر، 2020: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، حيث استخدمت مؤشرات الشمول المالي (القروض، الودائع، عدد الفروع البنكية وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فضلا عن العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة ايجابية بين الفروع البنكية والقروض من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ووجود تأثير سلبي اللودائع على الناتج المحلي الإجمالي مما يتطلب توعية الأفراد بأهمية الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في النمو الاقتصادي بالجزائر.

الدراسة الثانية : حدة بوتبينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص – المؤتمر العلمي الدولي الأول، الجزائر، 2018: يهدف البحث إلى التعرف على دور أبعاد الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية من خلال إجراء بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية البالغ عددها 20 مصرفا، وبيان العلاقة بين أبعاده المتمثلة ب: وصول العملاء للخدمات المالية، استخدام العملاء للخدمات المالية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء) والميزة التنافسية، اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات عن أفراد العينة البالغ عددها 377 فردا.

أظهر البحث عدة نتائج أهمها وجود علاقة تأثير قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة مجتمعة والميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية، وفسرت ما نسبته 84% من التغيرات في الميزة التنافسية، وأن بعد جودة الخدمات المالية يأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في الميزة التنافسية، حيث فسر ما نسبته 69% من التأثير الكلي على الميزة التنافسية.

الدراسة الثالثة : خليل فغالي، ندى مرة، الشمول المالي، بنية السوق المصرفية والاستقرار المالي، مجلة الاستعراض الفصلي للاقتصاد والمالية، المجلد 80، العدد 01، 2021: ركزت هذه الدراسة على توسيع نطاق الخدمات المالية الرسمية للأفراد والشركات المستبعدين التي تعتبر أحد أهداف السياسة في العديد من البلدان، واهتمت الأبحاث حتى الآن بتأثير الشمول المالي على رفاهية المستهلكين والتنمية الشاملة، وهناك القليل من الأدلة الدولية حول تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي، ولاسيما النظام المصرفي الذي يعتبر المزود الرئيسي للتمويل الرسمي، نحن ندعي أن الوصول إلى الخدمات المالية المعرف على نطاق واسع للغاية هو إجراء غير دقيق لتقييم تأثير الشمول على الاستقرار المالي، ونفترض أن الشمول من خلال الوصول إلى المدفوعات وحسابات التوفير له تأثير محايد أو إيجابي على الاستقرار المالي، في حين أن الوصول إلى الائتمان يمكن أن يضعف الاستقرار المالي إذا حدث نمو الائتمان دون ايلاء الاعتبار الواجب لقدرة المقترض على السداد، وباستخدام بيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان المتاحة منذ عام 2011 لاستقصاء الطلب على الخدمات المالية المختلفة، تم إيجاد أن دعم للتأثيرات السلبية على سلامة البنوك من إدراج الائتمان فقط.

كما نقدم أدلة جديدة على دور هيكل سوق البنوك في التأثير على حوافز المخاطرة من قبل هذه البنوك، ونجد أن الهيكل الأكثر قدرة على المنافسة يزيد من حدة التأثير السلبي للشمول (الائتمان) على الاستقرار.

- **صعوبات الدراسة:**

أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء الدراسة تتمثل فيما يلي:

- قلة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
- قلة المراجع المتعلقة بموضوع آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة الحالية.

الفصل الأول

مدخل نظري للشمول المالي

تمهيد:

الشمول المالي هو مفهوم يشير إلى توفير وصول شامل ومناسب للجميع إلى الخدمات المالية، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم الاقتصادي. يعتبر الشمول المالي أحد أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة المالية، من خلال هذا الفصل سنسعى الى الإحاطة بعدة جوانب عن الشمول المالي من خلال التطرق الى:

- المبحث الاول: الشمول المالي
- المبحث الثاني: قياس الشمول المالي وخصائصه
- المبحث الثالث: أبعاد الشمول المالي

المبحث الاول: الشمول المالي

برزت أهمية الشمول المالي من خلال الأزمة المالية 2008 التي أبانت عيوب النظام المالي، حيث أصبح جل اهتمام المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بحث سبل وضع استراتيجيات فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، حيث أنه على الرغم من التطور الحاصل في الوقت الحاضر إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من الخدمات المالية خاصة الدول الفقيرة ومن بينها المنطقة العربية باستثناء بعض الدول العربية التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات، وبالتالي تتجلى أهمية الشمول المالي في تعميم وصول المنتجات والخدمات المالية لأكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة فئة الدخل المنخفض وبأقل تكلفة لرفع مستوى المعيشة ودعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية لفئة واسعة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود وفيما يلي توضيح لنشأة وتطور ومفهوم الشمول المالي.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

في تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها ولأسباب ثقافية أو عقائدية وبين صعوبة الوصول إليها واستخدامها بسبب عدم توفرها أو القدرة على امتلاكها.

ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من تم إقصائهم بشكل قصري وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008، بحيث امتثلت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وقد اعتبرت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي أحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، أما البنك الدولي اعتبره ركيزة أساسية في محاربة الفقر وتعزيز الرخاء وعليه في عام 2013 اطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية على التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.

لقد عمدت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، وحددت الجهة الاشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وهناك عدة دول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، وأوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا عام (2003) وسعت عديد الدول في العالم الثالث والمتقدم في انتهاج نهجهم بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي

عكس الشمول المالي (الإقصاء المالي) أو الاستبعاد المالي والذي يشير إلى إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لفئات (أفراد أو مؤسسات) دون أخرى، لاعتبارات عدة قد تتعلق بمدى الانتشار الجغرافي، او مالية كارتفاع تكلفة الخدمات، او محدودية الخدمات، أو اعتبارات دينية...الخ

1- **الشمول المالي حسب البنك الدولي:** يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم المعاملات والمدفوعات والادخار والتأمينات التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.[2]

2-**المنظمة الدولية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي:** بانه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية

[1] سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني، (ماس)، فلسطين، 2016، ص: 15،16.
[2] مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017 ، ص 06.

والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[1]

3-**أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:** فتعرف الشمول المالي بانه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً و بصفة عامة الشمول المالي هو وضع يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم: الادخار، طرق الدفع بما فيها تحويل الأموال، و كذا القروض التامين.[2]

4-**الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي:** يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذاالتامين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السمات التالية:[3]

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي.
- مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام اكبر لحقوق المرأة.

الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة،

---

[1]بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة، ص93.

[2]رفيقة بن عيشوبة، لصناعه التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حاله الدول العربية، مجله الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 .العدد 02 .جامعة البليدة، الجزائر.

[3] صورية شنبي، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد1، 2019، ص 106.

لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والاشراف.

والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته.

الشمول المالي هو عملية إدراج مالي لضمان الحصول عمي منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة، مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة، بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق.[1]

5- **تعاريف أخرى للشمول المالي:** كذلك من أبرز التعريفات تلك الصادرة عن مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول.

بأنه " نفاذ كافة فئات المجتمع والميسورة منها إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم حيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وبتكاليف معقولة".[2]

وفي سياق ما تقدم يمكن تعريف الشمول المالي بأنه " مجموعة إجراءات وتدابير تستهدف تمكين فئات المجتمع ومختلف منظمات الأعمال، من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من كافة البنوك والمؤسسات المالية بكلفة معقولة ووقت أسرع، بهدف تحسين الظروف المعيشية وتلبية متطلبات ذوي الدخل المحدود من جهة ودمج الجميع ضمن النظام الرسمي

من جهة أخرى" يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات, وقروض قصيرة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون

[1] بهناز علي القرة داغي، الشمول المالي: دولة قطر نموذجا، مجلة الادارة والقيادة الاسلامية –الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي بلندن، مجلد 2، 2017، ص 45.

[2] الياس عيايشة، إثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقطعية لعينة من الدول لسنة 2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019 – 2020، ص20.

العقارية، والتامين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا.[1]

تكاد تجمع كل تعاريف الشمول المالي حول قدرة الافراد باختلاف مستوياتهم للوصول للخدمات المالية (الحسابات البنكية او البريدية، الادخار، الاقتراض، التامين) ذات النوعية الجيدة و ذات الاسعار المدروسة والمقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الشمول المالي

إن الشمول المالي من المفاهيم الواسعة والمتداخلة مع الكثير من المفاهيم الاقتصادية والمالية والمصرفية، كما أصبح تعزيزه في الدول أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوي العالم باعتباره كعامل تمكيني لسبع من اهداف التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أهداف الشمول المالي

إن الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق حملة من الأهداف الرئيسية حيث نشهد في الآونة الأخيرة تنامي اهتمام العالم بتوسيع نطاق الشمول المالي من طرف المؤسسات والهيئات المالية العالمية من أجل تظافر الجهود من الوصول إلى نظام مالي شامل الفقراء ومحدودي الدخل وذلك من خلال ما يلي: [2]

- ✓ زيادة نسبة القدرات المالية لدى شرائح المجتمع المستهدفة من خلال تنمية الثقافة والمعرفة لدى النساء والشباب العاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
- ✓ تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

[1] اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، 436، اتحاد المصارف العربية،2017 ، ص 1.

[2] ابتسام علي حسين شذي عبد الحسين جبر، وفاء أيوب كسارة، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة ، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 124، 2020، ص 51.

- ✓ توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات.
- ✓ توسيع أنشطة النظام المالي النظامي أو الرسمي ليشمل ذوي الدخل المحدود والمنخفض.
- ✓ تحسين الوضع المالي ومستوى المعيشة للأفراد من خلال مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية عن طريق تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تقليل حجم الوسطاء والوكلاء الماليين وتقديم الخدمات بصورة مباشرة.[1]
- ✓ الاستدامة المالية للمؤسسات وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة لتنويع الخيارات أمام الزبائن.
- ✓ الأعمال من الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من كافة البنوك والمؤسسات المالية بكلفة معقولة ووقت أسرع بهدف تحسين الظروف المعيشية وتلبية متطلبات ذوي الدخل المحدود من جهة ودمج الجميع ضمن النظام الرسمي من جهة أخري.

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

يمكن إدراك أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية:[2]

- ✓ تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي كما يرتبط انتشار واستخدام الخدمات المالية بارتفاع مستويات العدالة الاجتماعية.
- ✓ تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أثبتت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي يعزز من قدراتهم على ريادة الأعمال ورفع مستوى التعليم الفني

[1] زهراء جار الله حمود اسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار محافظة نينوى مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09 العدد : 33، 2020، ص104

[2] الياس عيايشة، أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، في تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019، ص21.

والتقني في مجال تخصصاتهم العملية وبالتالي رفع القدرة على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتقلبات المالية.

- ✓ تعزيز استقرار النظام المالي: إن إقبال الأفراد على الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المالي الرسمي يؤدي إلى تنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية يعمل على تخفيض مستويات التركيز وتقليل المخاطر مما يعزز من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ والعكس صحيح لدى المودعين الصغار، حيث أظهر دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات عالية من الشمول المالي أقل عرضة للتقلبات.[1]
- ✓ أتمتة النظام المالي عن طريق توسيع انتشار الخدمات المالية الإلكترونية وزيادة معدلات استخدامها لجذب المزيد من الزبائن خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات التي يستفيد منها كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بسرعة وبأقل تكلفة، وبالتالي تحسين قدرة النظام المالي على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية واستقطاب المزيد من مستخدمي النظام المالي الرسمي.
- ✓ تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل.[2]
- ✓ الشمول المالي: يمثل عامل أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فتعميم ا الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوي المعينية وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة والحد من الفقر وعدم المساواة وتوفير فرص للعمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إصفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] رشا عودة لفتة، سالم عواد ،حسين آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، 2019، ص 84.

[2] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2020،المجلد 06، العدد 01، ص 476.

- ✓ يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]
- ✓ سيؤدي الوصول المالي إلي جذب مستثمرين من السوق العالمي في التي تتبني الشمول المالي مما يؤدي الي زيادة فرص العمل والتوظيف.
- ✓ يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.
- ✓ يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.
- ✓ يمكن للنظام المالي الشامل أن يساعد على الحد من نمو مصادر التمويل غير الرسمية.
- ✓ يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن أن تساعد في أحد من الفقر وتقليل عدم ا المساواة في الدخل.
- ✓ يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.[2]

[1] مروان بن قيدة، راشيد بوعافية 2018، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية, المجلد 9 العدد 1،ص 94.

[2] بيداء ستار لفته، محمد طارق لفته،دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق، مجلة دراسات محاسبة jafs جامعة بغداد ورقة بحث، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا،ص 03.

المبحث الثاني: قياس الشمول المالي وخصائصه

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مجموعة من النقاط يمكن تقسيمها إلى ثلاث عناصر مهمة هي، ركائز الشمول المالي، مبادئ وخصائص الشمول المالي.

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في:[1]

❖ **دعم البنية التحليلية المالية:**

إذ تعتبر هذه الاخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين الركائز الاساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية.

ينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البيئة وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة مقدمي الخدمات المالية بمختلف انواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرفات الآلية.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتسيير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- توفير قواعد بيانات شاملة خاصة ببيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات.

❖ **الحماية المالية للمستهلك:**

وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتسيير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الامان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

[1] قوجة يوسف، بحاير مراد، تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2022/2021، ص13.

❖ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلي احتياجات كافة المجتمع:**

تيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي وهنا نشير إلى درو الجهات الإشراقية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التحويل وتخفيض عمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

❖ **التثقيف المالي:**

ويكون من خلال اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقسيم وقياس مدي نجاحه، مع التأكد من اشتراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف العالقة بالتثقيف المالي.[1]

المطلب الثاني: مبادئ وخصائص الشمول المالي

للشمول المالي مبادئ يقوم عليها تعتبر بمثابة معايير تم اعتمادها كمرجع لتعزيز مستويات الشمول المالي في الدول، وهو ما ميزه بخصائص سيتم تناولها في هذا المطلب إلى جانب المبادئ.

الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20):

إيمانا من عدد من المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي، بدأ الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها، وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي التي تتلخص فيما يلي:[2]

1. **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.
2. **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة.

[1] مروان بن قيدة ,راشيد بوعافية ,2018 , واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية, المجلد 9, العدد 1. ص 95.

[2] يسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات، 2019، ص 08.

3. **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.
4. **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حماية هذا الأخير مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
5. **التمكين:** زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.
6. **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.
7. **المعرفة:** إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.
8. **النسبية:** التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.
9. **الإطار المرجعي:** الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص الشمول المالي

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشتمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات التنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحول البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.

كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة

الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثالث: أبعاد الشمول المالي

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتمد مؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوفرة ودقتها وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية، حيث اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية:[2]

1. الوصول إلى الخدمات المالية.
2. استخدام الخدمات المالية.
3. جودة الخدمات المالية.

المطلب الأول: الوصول الى الخدمات المالية (Access dimension)

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية

[1] فضيل البشير ضيف، مرجع سابق، ص 477.

[2] بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019. ، ص04.

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:[1]

- عند نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأ حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النفوذ الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.[2]

المطلب الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ومن بين مؤشرات قياسه:[3]

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

---

[1] بودرهم الحسين، بورزق سفيان، الشمول المالي ودعم الميزة التنافسية في المصارف –دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL بالمسيلة–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021، ص.9

[2] صورية شنبي، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص109.

[3] بودرهم الحسين، بورزق سفيان،مرجع سابق، ص9.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.[1]

المطلب الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality)

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[2]

وفيما يلي مؤشرات قياس بعد الجودة التي تم توضيحها كالتالي:

1. **القدرة على تحمل التكاليف(Affordability)** : يقاس هذا المؤشر بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:
   - معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناءا على الحد الأدني الرسمي للأجور.
   - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
   - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
   - نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.
2. **الشفافية (Transparency)**: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على

[1] بهناس العباس، رسول حميد، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2019، ص216.

[2] بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ص.05

معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدامها، لذا يجب على مقدمي الخدمات المالية أيضا التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث يجب أن تكون سهلة وبسيطة اللغة، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

3. **الراحة والسهولة (Convenience)**[1]: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه أثناء الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

4. **حماية المستهلك (Consumer protection)**: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة الضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال:

- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.
- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 06 أشهر الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

5. **التثقيف المالي (Financial Education)**: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم، وذلك من خلال:

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.

[1] بودرهم الحسين، بورزق سفيان،مرجع سابق، ص11.

- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

6. **المديونية (السلوك المالي) (Indebtedness)**: تعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

7. **العوائق الائتمانية (Barriers)**[1]: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.[2]

ويوضح الجدول التالي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد:

الجدول رقم 01: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	• عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. , • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. • حسابات النفوذ الالكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. • النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة

[1] بودرهم الحسين، بورزق سفيان،مرجع سابق، ص12.

[2] حنين محمد بدر، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، مذكرة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص14-15-16.

	وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم. • عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. • نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.
جودة الخدمات المالية	➢ **القدرة على تحمل التكاليف:** • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدني الرسمي للأجور. • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي. • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. • نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. ➢ **الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول و الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. ➢ **الراحة والسهولة:** • نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه أثناء الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. • متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. ➢ **حماية المستهلك:** • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين • والمؤسسة المالية.

- مدى وجود إمكانية اللجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 06 أشهر الأخيرة وتم حلها
- في غضون شهرين على الأقل.
- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

➢ **التثقيف المالي:**

- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.

➢ **المديونية (السلوك المالي):**

- نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض.
- كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من
- الأصدقاء الأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

➢ **لعوائق الائتمانية:**

- نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع
- مالية رسمية للمؤسسات.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات وعلى آخر قرض مصرفي.
- مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على حنين محمد بدر، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، مذكرة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص ص 15-16.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على نشأة ومفهوم الشمول المالي بالإضافة الى أهداف وأهمية الشمول المالي في اقتصاديات الدول المتطورة والنامية، أما فيما يخص قياس الشمول المالي وخصائصه فقد تم التطرق الى ركائز الشمول المالي ومبادئه ومختلف خصائصه، وفي الأخير أبعاد الشمول المالي التي تتمثل في الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية.

الفصل الثـــــــــاني:

آليات تعزيز وتطوير

الشمول المالي

في الجزائر

تمهيد:

يعد الشمول المالي قضية عالمية تشغل اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية. في الوقت الحاضر، لا يزال هناك تحديات كبيرة تواجه تحقيق الشمول المالي في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الوطن العربي، على الصعيد العالمي، يُقدر أن حوالي 1.7 مليار شخص في العالم لا يمتلكون حسابًا مصرفيًا ولا يتمتعون بالوصول الكامل إلى الخدمات المالية. هذا الواقع يعزز الحاجة إلى تطوير آليات واستراتيجيات تعمل على توفير وصول شامل ومناسب للجميع إلى الخدمات المالية.

في الوطن العربي، يواجه الشمول المالي تحديات مماثلة. رغم وجود تقدم في بعض الدول العربية فيما يتعلق بتوفير الخدمات المالية، إلا أن هناك فروق كبيرة بين الدول فيما يتعلق بمستوى الوصول إلى هذه الخدمات. بعض الدول تشهد تقدماً ملحوظاً في توفير الحسابات المصرفية وخدمات الدفع الإلكترونية، بينما تعاني دول أخرى من تحديات في توفير الخدمات المالية للشرائح المستهدفة مثل النساء، والشباب، والفقراء، والمناطق الريفية والنائية، هناك تطورات إيجابية في الوطن العربي تجاه تعزيز الشمول المالي، على سبيل المثال تزايد استخدام التكنولوجيا المالية في العديد من الدول العربية، وتوسع شبكات البنوك والخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية. كما تعمل بعض الحكومات والمنظمات الدولية على تطوير استراتيجيات وبرامج لتعزيز الشمول المالي وتوفير الحماية المالية للفئات المستهدفة.

وتعتبر الجزائر واحدة من الدول العربية النامية التي تعاني من مشاكل في موضوع الشمول المالي وهذا ما سنسعى الى الوصول اليه من خلال التطرق الى:

- المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم والوطن العربي
- المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر
- المبحث الثالث: تحديات وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في العالم والوطن العربي

سنستعرض في هذا المبحث مؤشرات الشمول المالي على المستويين الدولي والعربي، ونقارن وضعية الجزائر في هذا السياق. ستساعدنا هذه المقارنة في فهم الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر وتحديد المجالات التي يمكن تطويرها لتعزيز الشمول المالي في البلاد.

المطلب الأول: واقع مؤشرات الشمول المالي على المستوى الدولي

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي ابتداء من مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية، الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية، استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور، دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية، وصولا إلى مؤشر امتلاك بطاقة ائتمان مصرفي، والتي سنوضحها فيما يلي من خلال عرض بياناتها للأفراد البالغين (فوق 15 سنة)، وقبل ذلك نوضح تطور شمول الخدمات المالية والمصرفية في العالم في الفترة (2011– 2017) كالتالي:

الفرع الأول: تطور شمول الخدمات المالية والمصرفية في العالم (2011–2017)

يقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي كيفية الوصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 144 دولة، ويشمل ذلك معظم الاقتصاديات العربية، كما لا يمكن اجراء المسح في بعض الاقتصاديات بسبب الاضطرابات السياسية أو القيود الحكومية أو المخاوف المتعلقة بجودة البيانات والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (02): تطور شمول الخدمات المالية والمصرفية في العالم (2011 _2017)

البيان	2011	2014	2017
السكان البالغون في العالم ممن لديهم حساب مصرفي	%51	%62	%69
شخص بالغ غير متعامل مع البنوك	2.5 مليار نسمة	2 مليار نسمة	1.7 مليار نسمة
الاقتصاديات العربية المستثناة من قاعدة البيانات	ليبيا والمغرب	ليبيا والمغرب وسورية وعمان وقطر	سورية وعمان وقطر والسودان واليمن

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المعلومات https://openknowledge.w/

ولإلقاء الضوء على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال البالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك، وذكر معظمهم سببين، وكان السبب الأكثر شيوعا هو أنهم لا يمتلكون أموالا تستد. استخدام حساب وذكر البعض الآخر عائق التكلفة وبعد المسافة، فيما أشار 6% إلى عوائقهم الدينية[1].

الفرع الثاني: أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي على المستوى الدولي

من خلال هذه النقطة سنقوم بعرض بيانات لخمسة مؤشرات رئيسية، حيث اعتمدنا في المؤشر الأول فقط مقارنة بين مناطق من العالم، لنكتفي في المؤشرات الأخرى بمقارنة بعض الدول العربية فيما بينها وهي مبينة فيما يلي:

مؤشر ملكية الأفراد البالغين لحسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية يعتبر مؤشر امتلاك الأفراد البالغين للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد من أهم المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع

[1] آسلي ديميرجوتش وآخرون،قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، مجموع الدولي، 2018، ص 5 متوفر على الموقعhttps://openknowledge.worldbank.org/

الأفراد على الادخار، وخلال هذا المؤشر فقط سيتم عرض مقارنة منطقة العالم العربي بمختلف المناطق الجغرافية الأخرى حول العالم، ليليه تفصيل كل دولة عربية عن الأخرى.

- مقارنة دول العالم العربي بمختلف دول العالم حسب مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية في مؤسسات مالية رسمية:

الجدول رقم(03): مؤشر ملكية حساب لدى مؤسسة مالية رسمية للأفراد البالغين حسب المنطقة في العالم.

تصنيف دول العالم	2014	2017
الدول ذات الدخل المرتفع OECD	**%92.8**	**%93.7**
أوروبا ووسط آسيا	**%57.8**	**%65.3**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**%69.1**	**%70.6**
العالم	**%62**	**%68.5**
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**%51.4**	**%54.4**
افريقيا جنوب الصحراء	**% 34.2**	**%42.6**
العالم العربي	**%30**	**%37**

Source: Global Findex Database, the little data book on financial inclusion, World bank group, Washington, 2018, p 2/15.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن دول العالم العربي تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، رغم التحسن الذي شهده هذا المؤشر خلال سنة 2017 حيث بلغ 37% بعد أن كان لا يتجاوز 30% سنة 2014 ، لكن مقارنة ب 68.5% للمتوسط العالمي، ودول أمريكا اللاتينية بنسبة 54.4%، أو حتى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تبلغ ما يقارب 43%، يتضح أنه على الدول العربية قطع شوط طويل من أجل تحقيق نتائج جيدة بالنسبة لمؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحساب مالي في مؤسسة مالية رسمية مما يتطلب ضرورة بدل جهود إضافية من قبل الحكومات العربية لتعزيز الشمول المالي، والشكل الموالي يمثل تجسيد بيانات الجدول في أعمدة بيانية.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الوطن العربي

تشير قاعدة البيانات المالية للبنك الدولي أن 2.7 مليار من البالغين على مستوى العالم أي حوالي نصف مجموع السكان البالغين ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، وعلى الرغم من أن الدول العربية أحرزت تقدما على المدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات؛ مع ذلك لا يزال العالم العربي متخلفاً عن المناطق، إذا حوالي 160 مليون شخص عربي أي ما يعادل 63 من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية (سيد اعمر و دحمان 2020)

من أجل توضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي نتناول فيما يلي لأهم مؤشراته:

الفرع الأول: المدفوعات الرقمية

من خلال الشكل الموالي ان العالم العربي قد عرف ارتفاعاً فيما يتعلق بإجراء عمليات مدفوعات رقمية من 20% في سنة 2014 إلى 26% في سنة 2017.

الشكل رقم (01): نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات مدفوعات رقمية

المصدر: صليحة فلاق وسامية شارفي دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي: تجربة مملكة البحرية مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة باتنة 1 المجلد 21 ، العدد 01، 2020،ص 308.

الفرع الثاني: الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

الشكل الآتي يظهر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو بو اسطة بطاقة ائتمان.

الشكل رقم (02): لاقتراض من مؤسسة رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15سنة

المصدر: غريب الطاوس وحنان ،دريد استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: دراسة بعض التجارب العربية، جامعة وهران 2 ، المجلد 15 ، العدد 01، 2021، ص 185.

حيث مازالت نسب الاقتراض لدى الدول العربية تستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، فقد ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 ، فعلى الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا على قروض فإن 8% منهم فقط اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي بلغ 22.5% إذ يفضل المواطنين في الدول العربية الاقتراض من العائلة أو الاصدقاء بنسبة بدلاً من الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان بنسبة 14%، لتبلغ نسبة الاقتراض من متجر عن طريق الشراء بالتقسيط 10 ، والشكل الاتي يوضح سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة.[1]

[1] كروش نورالدين، دقيش جمال، أولاد إبراهيم ليلى، واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص 522.

الفرع الثالث: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية، ويكشف هذا المؤشر عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم للتعاملات المالية الرسمية، كما يبن الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الاوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.

وعلى الصعيد الدول العربية، هناك تفاوت بينها في نسب المواطنين البالغين المدخرين لدى مؤسسة مالية، حيث كانت النسبة الاكبر لدى الامارات العربية المتحدة، إذ بلغت 29 سنة 2017 فسجلت أقل نسبة لدى كل من مصر والمغرب حيث بلغت 6 لكلا منهما[1].

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) : نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال السنوات2017/2014/2011

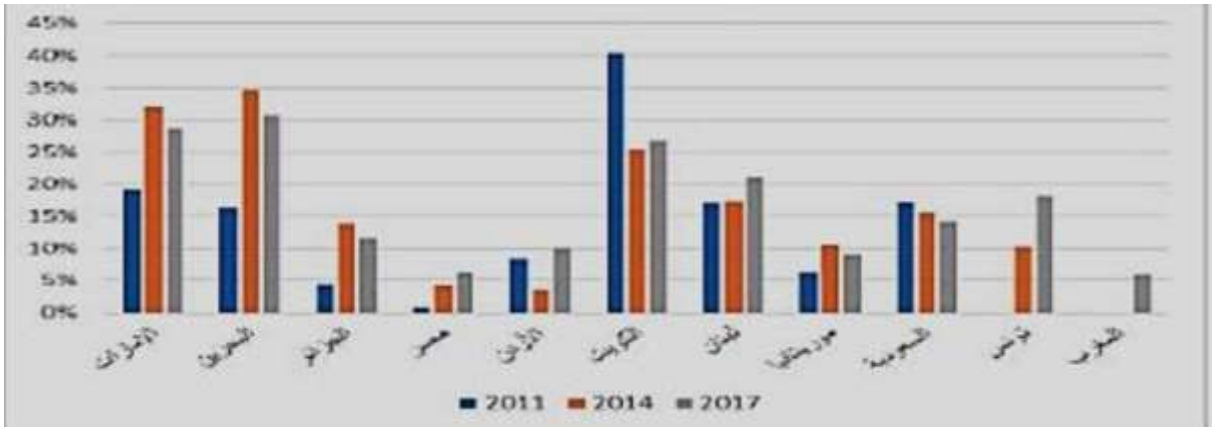

المصدر: غريب الطاوس وحنان دريد استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: دراسة بعض التجارب العربية، جامعة وهران ،2 ، المجلد 15 ، العدد 01، 2021، ص185

[1] كروش نورالدين، دقيش جمال، أولاد إبراهيم ليلى، نفس المرجع، ص523.

المطلب الثالث: تجارب الدول العربية

من خلال تجارب العديد من الدول العربية، يمكننا تقسيمها إلى فئتين، ذات مؤشر شمول مالي مرتفع، وأخرى ذات شمول مالي متوسط.

الفرع الأول: دول ذات معدل شمول مالي مرتفع

الامارات حيث سعت لتحقيق هذا المفهوم من خلال نظام حماية الاجور الذي أقره البنك المركزي والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع البنوك، كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت الامارات بطاقة مسبقة للدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور.

قطر: تم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي عام 2015، حيث تم وضع خطة عمل وآلية لتنفيذ هذه الاخيرة على مراحل تضمنت التالي:

- ✓ إجراء دراسة للوضع الحالي؛
- ✓ تحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية؛
- ✓ تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛
- ✓ تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

تم إطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022) والتي تعتبر خارطة طريق للهيئات الرقابية في دولة قطر لبناء قطاع مالي سليم ومرن تم تضمنت الركائز الاساسية الت تتبناها الاستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي على ما يلي:[1]

- دعم البنية التحتية المالية، وذلك من خلال إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل: وكلاء البنوك، خدمات الهاتف الذكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية؛

[1] كروش نور الدين، دقيش جمال، أولاد إبراهيم ليلى، واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، الملجد 05، العدد01، 2022، ص 09.

- التركيز على حماية المستهلك المالي، حيث تهدف إدارة حماية مستخدمي الخدمات المصرفية لدى مصرف قطر المركزي إلى حماية حقوق عملاء المؤسسات المالية وذلك من خلال حصول العملاء على معاملة مصرفية عادلة وشفافة؛
- تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قط المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات بالدولة، من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع بالتعاون مع كافة الاطراف المشتركة بالاستراتيجية وذلك من خلال البرامج التوعوية المختلفة.

السعودية: حدد برنامج تطوير القطاع المالي 2020 مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول عام 2020، هذه الاخيرة تشكل أساساً لتحقيق طموحات ،2030، وتمثل فيما يلي:

- لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حجم الاصول المالية إلى الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ 201% بحلول عام 2020م، مقارنة مع 192% المسجلة في عام2016؛
- من أجل تعزيز طموحات شمولية قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك من 2% في الوقت الراهن إلى 5% بحلول 2020، وعلى نحو مماثل، سترتفع حصة الرهون العقارية في التمويل المصرفي إلى 16% بحلول عام 2020 مقارنة 7% في عام 2016؛
- الهدف تحقيق الطموحات ذات الصلة بالرقمنة، وتحديداً المجتمع غير النقدي يلتزم البرنامج بزيادة حصة المعاملات غير النقدية من 18% في عام 2016 إلى 28% بحلول 2020.
- من أجل زيادة تنويع هيكل الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة أصول أسواق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية للأسهم المحلية وإصدارات الدين القائمة المسجلة في السوق) من 41 % في2016 إلى 45% بحلول 2020.

الفرع الثاني: دول ذات معدل شمول مالي متوسط

الاردن: البنك المركزي تبنى سياسة التعزيز الشمولي من خلال المحاور التالية:[1]

- تحسين الوصول إلى التمويل خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي من خلال تطوير وإعادة هيكلة نظم الدفع والتسويات، والانتقال من بيئة إلكترونية، وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني؛
- نشر الثقافة المالية والمصرفية (محور الامية المالية من خلال إطلاق مشروع لنشر وتعميق الثقافة المالية؛
- توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الاصغر؛
- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واستحداث قسم "حماية المستهلك المال ضمن دائرة الرقابة على القطاع المصرفي؛
- إن الاشتمال المالي المنخفض نسبيا في الاردن غير مشجع على الاطلاق وفي الواقع فإن هذه القضية مهمة لعدة أسباب:
- إن التقديرات تقدم دليلاً على وجود علاقة قوية بين الاشتمال المالي ومعدلات الفقر؛
- إن زيادة الاشتمال المالي أو تقليل الاستبعاد المالي يقللان من التفاوت في الدخل في دول آسيا النامية؛ * كلما زاد الاشتمال المالي كلما زادت فعالية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية وهذا يساعد في البنوك المركزية في المحافظة على استقرار الاسعار؛
- إن الاشتمال المالي يزيد من انتاجية العامل الكلية (الكفاءة) كرواد الأعمال الموهوبين الذين يرغون بتشغيل شركاتهم على نطاق واسع.

السودان: قام بنك السودان المركزي بمجموعة من المجهودات خصت الشمول المالي، وتتمثل في[2]:

---

[1] وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي –حالة الدول العربية–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد3، ص11.

[2] ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، العدد 21، 2021، ص140.

- توسيع رقعة الانتشار المصرفي بزيادة عدد فروع البنوك وتوزيعها؛
- جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي، والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات؛
- التوسع في عملية التمويل الأصغر الذي يلعب يؤدي دوراً بارزاً في الشمول المالي، حيث يستهدف الفقراء الذين يمثلون النسبة الاكبر من المحرومين مالياً؛
- إدخال خدمات ومنتجات مصرفية إلكترونية جديدة، مثل بطاقة كاش كارد، الدفع عبر الهاتف المحمول للتقليل من استخدام النقد، والحكومة الالكترونية التي تهدف إلى الانتقال من التحصيل التقليدي إلى التحصيل الالي.

سلطنة عمان: يسعى البنك المركزي العماني إلى تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال مناشدة وحث البنوك العاملة في السلطنة والمؤسسات المالية الاخرى المرخصة لفتح فروع لها وتركيب أجهزة للصراف الالي والايداع النقدي تابعة لها في جميع مناطق ومحافظات السلطنة، وذلك من أجل إيصال الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة المناطق كي يستفيد منها كافة وفئات المجتمع وفي هذا الصدد قامت السلطة بالتالي:

- تم سنة 2012 السماح بإنشاء بنوك إسلامية، لتبلغ سنة 2017 حصة المصارف الاسلامية 12% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في السلطنة، ويعود ذلك إلى قيام البنوك الاسلامية والنوافذ بطرح منتوجات مصرفية جديدة لجذب العملاء فضلاً عن فتح شبكة فروع جديدة في إنحاء مختلفة في السلطنة مما ساهم في تعزيز الشمول المالي؛
- إصدار قانون نظام تأمين الودائع المصرفية 1995 لتعزيز الثقة في النظام المصرفي، وحماية المودعين لتغطية مخاطر محددة مما يساعد على تحقيق السلامة المصرفية؛
- تطوير نظام المدفوعات الالكتروني وإصدار سنة 2018 قانون خاص بها لتعزيز الإطار القانون لنظم المدفوعات؛
- إنشاء وحدة في البنك المركزي تختص باستقبال الشكاوى والرد على استفسارات عملاء البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، وذلك تعزيزاً لحماية العملاء؛
- إدماج وإشراك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إصدار تعليمات على البنوك بضرورة التعامل مع هذه الفئة وتقديم كافة التسهيلات لها؛

- قام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى كافة البنوك سنة 2013 لتخصيص 5% كحد أدنى من المحفظة الاقراضية للبنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء قسم في كل مصرف محلية يختص بمتابعة منح هذه التسهيلات.

الفرع الثالث: آليات التوسيع الشمول المالي في الدول العربية

أهم آليات تعتمها الدول العربية في توسيع الشمول المالي، هي:[1]

- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة؛
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل؛
- زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الاسلامي؛
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات؛
- بطريقة منهجية موحدة؛
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب؛
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط؛
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخلات إلى النظام المالي الرسمي.

[1] كروش نور الدين، مرجع سابق، ص11.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

الشمول المالي هو مفهوم يشير إلى توفير الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الأفراد والأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة. يهدف الشمول المالي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تمكين الفرد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية مثل الحسابات المصرفية والتمويل والتأمين والاستثمار.

فيما يتعلق بالجزائر، فقد قامت الحكومة بجهود كبيرة لتعزيز الشمول المالي في البلاد. تم تطوير العديد من المبادرات والسياسات لتعزيز وصول الجميع إلى الخدمات المالية. واحدة من هذه المبادرات هي إطلاق البطاقة المدنية البيومترية في العام 2015، والتي تهدف إلى تمكين المواطنين من الحصول على حساب مصرفي وإجراء العمليات المالية الأخرى بسهولة وأمان[1].

[1] بن عامر عبد الكريم، بن طواف كوثر، واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023، ص653.

المطلب الأول: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

نحاول في هذا المطلب مناقشة الكثافة المصرفية في الجزائر كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي:

الجدول رقم (04): الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشبابيك	1367	1441	1478	1499	1525	1557	1577	1604
عدد السكان /عدد الشبابيك	26.300	25.500	25.400	25.500	25.630	25.660	26.189	26.309

المصدر: بنك الجزائر البنك المركزي الجزائري، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، الجزائر 2017

تؤكد العديد من الدراسات أن العلاقة بين تطور القطاع المصرفي وزيادة مستويات انتشار شبك المصارف من رفع قدرة الأفراد على الاستفادة من خدمات التمويل، وفي هذا الإطار نجد إن شبكة وكالات المصارف في الجزائر ثابتة فقد ارتفع عدد الوكالات المصرفية سنة 2017 إلى 2014 أي بنسبة تطور فاقت 17% مقارنة بسنة 2010، والملاحظ ان البنوك العمومية أكثر انتشارا بحوالي 1145 وكالة مقابل 364 وكالة للبنوك الخاصة أما المؤسسات المالية فهي اقل انتشارا من البنوك بحوالي 95 وكالة سنة 2017، إما في ما يتعلق بمركز الصكوك البريدية والتي تقدم بعض الخدمات المصرفية مثل الإيداع والسحب والتحويل، حيث تضم في سنة 2017 حوالي 3214 وكالة موصولة الكترونيا موزعة بشكل أكثر شمولية على مستوى كامل التراب الوطني[1].

وبذلك يصبح عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5430 وكالة أي بنسبة وكالة واحدة لكل 2265 شخص عامل.

[1] بن عامر عبد الكريم، بن طواف كوثر، مرجع سابق، ص 653.

الجدول (05): ملكية الحسابات في المؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 11 عاما في الجزائر

	المجموع			ذكور			اناث		
السنوات	**2011**	**2014**	**2017**	**2011**	**2014**	**2017**	**2011**	**2014**	**2017**
النسبة	33.3	50.5	48.8	46.1	60.9	59	20.4	40.3	29

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث حيث سجل ارتفاعا طفيفا عام 2524 وسرعان ما تراجع عام 2527، والسبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

والجدول الموالي يظهر ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 20 عاما في الجزائر.

جدول رقم (06): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في للأعوام 2011 إلى 2017 في الجزائر

السنوات	**2011**	**2014**	**2017**
النسبة	1.5	2.2	5

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع هذا المؤشر، حيث انتقل من 1.5 %عام 2011 إلى نسبة2.2 عام 2014 الى ان تصل الى 5% سنة 2017 إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة وهذا يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع.

الجدول (07): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في العام 2014 في الجزائر

	المجموع	ذكور	اناث	افقر 40% من الأسر	اغنى 60% من الأسر
النسبة	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2016.

يظهر الجدول أعاله نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية (لأي سبب من الأسباب) والواضح أن الاقتراض من مؤسسة مالية منخفض بشكل عام في الجزائر والجدير بالذكر أن نسبة المقترضين الإناث تزيد عن نسبة المقترضين الذكور في الجزائر سنة 2014. وبالرغم من حاجة الفقراء إلى الاستدانة أكثر بهدف التعليم، والاستهلاك اظهر الجدول أن أغنى 60% من السكان يقترضون من مؤسسة مالية رسمية أكثر من أفقر 45% في الجزائر، وقد يعود ذلك الى المخاطر المرتفعة المرتبطة بافتقار المقترضين الفقراء إلى الضمانات الحقيقية كالأراضي والعقارات في حال التخلّف عن السداد.

الجدول (08): الاقتراض بحسب مصدر التمويل في الجزائر عام 2014

	المؤسسات المالية	الاقتراض الغير رسمي الخاص	العائلة / الاسرة
النسبة	2.2	1.5	13.2

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014.

يعد مصدر القروض مؤشرا مهما لمستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية الرسمية في بلد ما. يظهر الجدول 05 نسبة البالغين المقترضين من مؤسسة مالية رسمية مقابل الاقتراض غير الرسمي في الجزائر. ومن اللافت أن في الجزائر، اقترض معظم البالغين من أفراد العائلة والأصدقاء، وهذا مؤشر على أوجه القصور في المؤسسات المالية الرسمية[1].

[1] بن عامر عبد الكريم، بن طواف كوثر، مرجع سابق، ص655.

الجدول (09): نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 عاما في الجزائر

السنوات	2011	2014	2017
النسبة	4.3	13.8	11.4

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2018

خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا من عام 2011 إلى عام من 2014، هذا الارتفاع هو نتاج محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها كما نوعا. إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا إلى 11.4 وعام 2017مقارنة بعام 2004 وهذا راجع إلى توجيه الأفراد بجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار نظرا الانخفاض أسعار البترول

جدول رقم (10) : مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي للبلدان العربية خلال السنوات 2011-2014

التصنيف	المؤشر / الدولة	المؤشر المالي		
دول ذات مستويات شمول مالي مرتفعة		**2011**	**2014**	**2017**
	الامارات	**59.7**	**83.2**	**87.4**
	البحرين	**64.5**	**81.9**	**82.9**
	الكويت	**86.8**	**72.9**	**79.8**
دول ذات مستويات شمول مالي متوسط	السعودية	**46.4**	**69.4**	**71.7**
	الجزائر	**33.3**	**50.5**	**42.8**
	لبنان	**37.0**	**46.9**	**44.8**
	المغرب	**39.1**	-	**28.4**
	تونس	**32.2**	**27.3**	**36.8**

	ليبيا	–	–	**65.7**
دول ذات مستويات شمول مالي منخفضة	الاردن	**25.5**	**24.6**	**42.1**
	موريطانيا	**17.5**	**20.4**	**19.0**
	مصر	**9.7**	**13.7**	**32.1**
	العراق	**10.6**	**11.0**	**20.3**

Source : THE WORLD BANK. THE GLOBALE FINDEX DATABASE.WORLD DEVELOPMENT INDICATORS

من خلال الجدول الموضح أعلاه نجد أن مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي مرتفع بدرجة عالية في كل من الامارات، البحرين، والكويت ، كما يلاحظ أن كل من الجزائر والسعودية، لبنان ، تونس والمغرب، وليبيا لها مستوى شمول مالي متوسط، أما العكس بالنسبة لكل من موريطانيا، مصر، والعراق الذين سجلوا مستوى شمول مالي منخفض في السنوات 2011، 2014 و2017 على التوالي.

جدول رقم (11) : النسب المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي

الدول النامية	**42%**	**54**	**61%**
الدخل المتوسط	43%	57	64%
الدخل المنخفض	13%	17	24%
الدخل المرتفع	90%	96	**95%**
امريكا اللاتينية والبحر الكرايبي	**39%**	52	54%
امريكا الشمالية	**89%**	94	94%
افريقيا جنوب الصحراء	23%	29	**33%**
اوروبا ووسط آسيا	%69	78	**81%**

شرق اسيا والمحيط الهادي	60%	72	**73%**
العالم العربي	22%	29	**37%**
العالم	51%	61	67%
	2011	2014	2017

Source : THE GLOBAL FINDEX DATABASE2017.MEASURING FINANCIAL INCLUSION AND THE FINTECH REVOLUTION.WORLD BANK

من خلال ما سبق نلاحظ ان 69% من البالغين ما يعادل 3.8 مليار شخص لديهم حسابات في البنوك او لدى شركات تقديم الخدمات المالية الهاتف المحمول وارتفعت هذه النسب من51% في عام2011 الى 61% في عام2014 وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فان التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. وبلوغ نسبة 67% سنة 2017.

جدول رقم (12): النسب المئوية للبالغين لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي

استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	–	**89%**	**66%**
ادخار الاموال خلال السنة الماضية	–	**45%**	**39%**
الاقتراض من العائلة او اصدقاء	**25%**	**13%**	19%
ملكية بطاقة ائتمان مصرفي	1%		3%
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية	–	–	%8
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الاجور	–	16%	**%8**
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	1%	2%	3%
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	**33%**	**50%**	**43%**
	2011	**2014**	**2017**

Source : THE GLOBAL FINDEX DATABASE2017.MEASURING FINANCIAL INCLUSION AND THE FINTECH REVOLUTION.WORLD BANK

نلاحظ من الجدول ان النسب المئوية للبالغين لاهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال السنوات 2011-2014-2017، حيث يسجل مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد حيث بلغ 33 % عام 2011و,50% الى عام2014 الى سنة 2017 بنسبة 43. إلا أن نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية في الجزائر منخفضة جدا لا تتعدى 3 سنة 2017. أما فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور سجل أعلى مستوى عام 2014 بمعدل 16% من الأشخاص البالغين ليتراجع في حدود8% عام2017.

إلا ان هناك ضعف في دفع الفواتير استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية حيث دفع فقط 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان عام 2017 ما يقارب 3% وهي لم تتطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1%عام 2011.

الشكل رقم (04): نسبة 1.7 مليار لا يمتلكون حسابات عام 2017

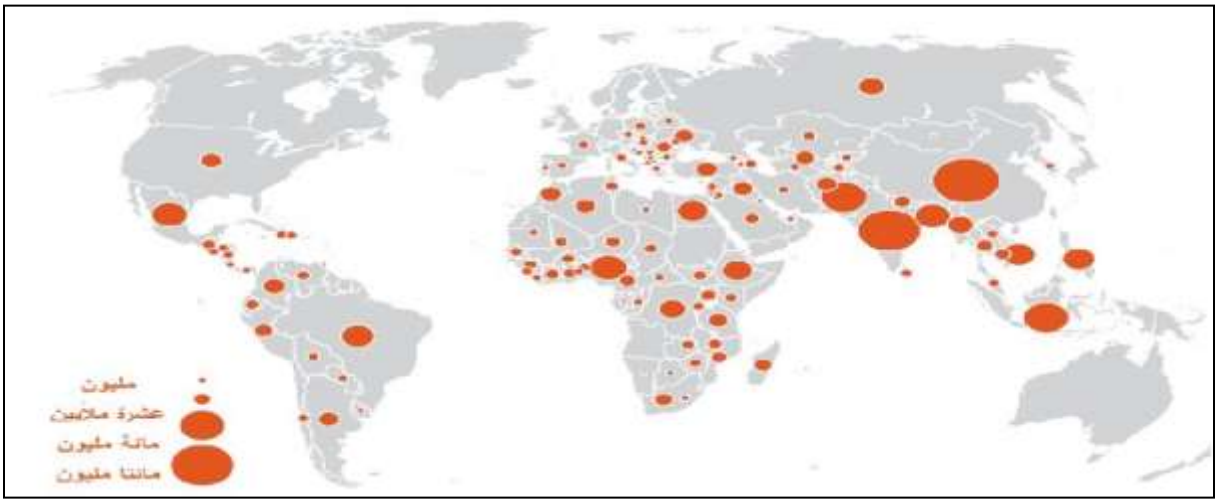

المصدر: ديمرجوتش-كونت، آسلي، وآخرون"قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017- قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية . "واشنطن العاصمة: البنك الدولي 2018.

المطلب الثاني: مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و2017، نجد تبايناً كبيراً بين الدول. ففي عام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت عند 88%، و83 %، و80 %، على التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25 % في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق وسوريا، ونجد الجزائر احتلت مرتبة لا بأس بها مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية حيث نجد هاته النسبة خلال 2014 وصلت إلى 50% وانخفضت سنة 2017 لتصل إلى 43% وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر (الجدول).

وسجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الأكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7% عام 2011 إلى 88.2% عام 2017، تليها السعودية (من 46.4% عام 2011 إلى 71.7 % عام 2017 فمصر التي شهدت ارتفاعاً في ملكية الحسابات من 9.7% عام 2012 إلى 32.8 % عام 2017. أما في العراق، فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7% عام 2017 مقابل 10.6% عام 2011، وتعود أسباب التحسن إلى إجراءات المصارف المتمثلة بتطوير خدماتها من خلال توطين رواتب الموظفين ومنح المزيد من القروض، فضلاً عن تنامي عدد شركات الدفع الإلكتروني.

الجدول رقم (13): الشمول المالي في الدول العربية – ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما

	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	59.7	83.7	88.2
البحرين	64.5	81.9	82.6
الكويت	86.8	72.9	79.8
السعودية	46.4	69.4	71.7

لبنان	37.0	46.9	44.8
الجزائر	33.3	50.5	42.8
الأردن	25.5	24.6	42.5
تونس	غ.م	27.4	36.9
مصر	9.7	14.1	32.8
فلسطين	19.4	24.4	25.0
العراق	10.6	11.0	22.7
موريتانيا	17.5	22.9	20.9

المصدر: البنك الدولي 2017.

لقد سجّلت الدول العربية تحسناً ملحوظاً في نسب الشمول المالي لدى النساء ()، خصوصاً في السعودية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 15.2 % عام 2011 إلى 58.2% عام 2017، وفي الإمارات من 47.2% إلى 76.4%)، وفي البحرين (من 48.8% إلى 75.4%)، وفي مصر (من 6.5 % إلى 27 %)، وفي الجزائر من 20 عام 2011 إلى 40 عام 2014 ولكن انخفضت هذه النسبة عام 2017 لتصل إلى 29%. وذلك بسبب الظروف السالفة الذكر من جهة أخرى، لا تزال النساء تعاني من إقصاء مالي في كل من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وفلسطين والمغرب والعراق، حيث يملك أقل من 20 % من النساء حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وتنخفض هذه النسبة إلى أقل من 2 % في اليمن. وتستمر الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي نتيجة امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في معظم الدول العربية، حيث لا تزال المرأة العربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية (بما في ذلك القيود القانونية)، والعقبات التنظيمية متطلبات اعرف

عميلك)، وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.

الجدول رقم (14): الشمول المالي في الدول العربية – ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما: ذكورا وإناثا

	ذكور			إناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	68.6	90.0	92.7	48.8	66.7	75.4
البحرين	79.0	90.2	86.3	79.6	64.0	73.5
الكويت	92.7	79.3	83.3	15.2	61.1	58.2
السعودية	72.7	75.3	80.5	غ.م	غ.م	59.5
لبنان	49.4	62.4	56.7	20.4	40.1	29.3
الجزائر	46.4	60.9	56.3	17.4	15.5	26.6
الأردن	7.33	33.3	56.3	غ.م	20.7	28.4
تونس	غ.م	34.2	45.7	6.5	9.3	27.0
مصر	12.7	18.8	38.7	6.5	9.3	27
فلسطين	28.7	27.3	34.4	10.2	21.2	15.9
العراق	13.5	14.6	25.8	7.5	7.4	19.5
موريتانيا	23.3	24.8	26.3	12.1	21.1	15.5

المصدر: البنك الدولي 2017

من خلال الجدول الموضح أعلاه الذي يوضح ملكية الحسابات للبالغين فوق 15 سنة كمقياس للشمول المالي في الدول العربية نجد في سنة 2011 بالنسبة للذكور كل من الكويت، الامارات العربية المتحدة والسعودية تحقق أكبر نسب في هذا الجانب ثم تليها باقي الدول بنسب متفاوتة مثل الجزائر، البحرين، أما باقي الدول المذكورة فهي لم تحقق نسب تتجاوز 30% كذلك الحال بالنسبة لباقي السنوات وعدم تسجيل أي تحسن ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، أما

بالنسبة للبنات فنجد فقط البحرين تسجل نسب كبيرة في هذا المجال خلال سنوات الدراسة أما باقي الدول فبنسب متفاوتة وضئيلة جدا.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر

في هذا المبحث سنحاول أن نسرد مجمل التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر وكذا آفاق تطوره.

المطلب الأول: التحديات الشمول المالي في الجزائر

يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي أين، كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور الازمه المالية العالمية 2008، واتضحت آثاره على الدول النامية من بينها الجزائر من ذكر البعض منها[1]:

- ان من تداعيات الازمة المالية العالمية انخفاض السيولة وبالتالي صعوبة حصول المؤسسات على قروض بنكية لتمويل استثماراتها في الجزائر.
- ارتفاع في فاتورة الواردات يرجع الى زيادة مستويات التضخم في الاسواق العالمية التي كانت من مظاهر ارتفاع في اسعار المواد الزراعية ب 41%...
- تراجع الدينار الجزائري امام اليورو والدولار وكذا انخفاض مداخيل الصادرات فان الميزانية العمومية لا تستطيع دفع فاتورة الواردات مما يؤدي الى استنزاف الموارد سيما على التوازنات المالية وعلى السياسية المالية المنتهجة.
- معدل النمو في 2009 قدر ب% 2.2 وهو مستوى غير كاف لامتصاص البطالة وتنفيذ البرامج المسطرة لهذا واجهت المشاريع الجزائرية عده صعوبات

[1] نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة تحليلية الجزائر خلال فترة 2011-2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020، ص ص 58-59.

رغم بعض الصعوبات التي تم ذكرها الى ان الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بطريقه مباشره بل بطريقه غير مباشره مما وجب اتخاذ قرارات والتي تعتبر أحد افرازات الشمول ما اذكر منها:

- ✓ مصادر إقامة اقتصاد جزائري قوي من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل بحيث يعتمد على القطاع الفلاحي والسياحي والخدمات.
- ✓ تشجيع انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- ✓ ضرورة توفير المعلومات المالية من طرف البنك المركزي وانتهاج اسلوب الشفافية للاجتناب المضاربة.
- ✓ ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري عن طريق التعاون العربي خاصة في مجال الاستثمار.

المطلب الثاني: آفاق الشمول المالي في الجزائر

توجد عدة آفاق وفرص لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، إليك بعض الأمور التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك:

1. التوسع في شبكة الخدمات المالية: يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع شبكة البنوك والمؤسسات المالية في المناطق النائية والريفية. يجب تقديم الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية والقروض والتأمين في هذه المناطق، لتمكين السكان من الوصول إلى هذه الخدمات بسهولة.

2. التكنولوجيا المالية (الفنتك): يمكن استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر، مثل تطبيقات المحمول والدفع الإلكتروني والتحويلات المالية عبر الإنترنت. يجب تعزيز الوعي والتثقيف حول استخدام هذه التقنيات وتوفير البنية التحتية اللازمة لدعمها.

3. الشراكات المؤسساتية: يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال تعاون الجهات الحكومية والمصرفية والمؤسسات المالية الأخرى. يمكن تطوير شراكات استراتيجية لتقديم الخدمات المالية للفئات الأكثر ضعفًا والمناطق النائية.

4. التثقيف المالي: يهمّ التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي. يجب توفير برامج تثقيفية وتدريبية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لزيادة وعيهم المالي وتعزيز مهاراتهم في إدارة المال واتخاذ القرارات المالية الصائبة.

5. القوانين والتنظيمات: يجب تبسيط الإجراءات المصرفية وتحسين البنية التشريعية والتنظيمية لتعزيز الشمول المالي. ينبغي تبني سياسات تشجع الابتكار المالي وتحمي حقوق المستهلكين وتعزز الشفافية والمساءلة في القطاع المالي.

6. التمكين المالي للمرأة: يمثل تعزيز الشمول المالي للمرأة فرصة هامة. يجب توفير الدعم والتمويل للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة التي يقودها النساء، وتعزيز مشاركتهن في النظام المالي.

من خلال تبني هذه الآفاق وتنفيذ الإصلاحات اللازمة، يمكن تحقيق تحسين ملموس في مستوى الشمول المالي في الجزائر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

على مدى السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحسنًا في مؤشرات الشمول المالي، وقد تم تحقيق بعض التقدم في توفير الوصول إلى الخدمات المالية للسكان. من بين المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس الشمول المالي في الجزائر:

1. النسبة المئوية للأفراد الذين يمتلكون حسابًا بنكيًا: يعد هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي توضح مدى انتشار الخدمات المصرفية بين السكان. ارتفاع النسبة يعني تحسن الشمول المالي.

2. النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون خدمات التكنولوجيا المالية: تشمل هذه المؤشرات الدفع الرقمي والتطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية وغيرها من وسائل التكنولوجيا المالية الحديثة.

3. توفر شبكة الفروع المصرفية: يتعلق هذا المؤشر بتوسع وانتشار شبكة الفروع المصرفية في الجزائر، وخاصة في المناطق النائية والقروية.

4. النسبة المئوية للقروض الصغيرة والمتوسطة: يعكس هذا المؤشر مدى توافر التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الاقتصاد المحلي.

5. الوصول إلى التأمين المالي: يمكن قياس مدى الشمول المالي من خلال مدى توافر واستخدام السكان لخدمات التأمين على الحياة والصحة والممتلكات.

تتغير هذه المؤشرات بمرور الوقت وبجهود الحكومة والمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي في البلاد. يجب ملاحظة أن تحقيق الشمول المالي يتطلب جهودًا مستمرة ومتواصلة للتغلب على التحديات وتحقيق تحسينات في الوصول إلى الخدمات المالية للجميع.

خلاصة الفصل:

تختلف وضعية الشمول المالي من بلد لآخر، حيث توجد دول تحقق تقدمًا كبيرًا في توفير الخدمات المالية للمواطنين، في حين تواجه دول أخرى تحديات في تحقيق الشمول المالي للفئات المستهدفة.

في هذا الفصل، تم نتناول مناقشة مؤشرات الشمول المالي على المستويين الدولي والعربي، بهدف الحصول على نظرة عامة حول هذه المؤشرات ومقارنة وضعية الجزائر في هذين السياقين، في السياق العالمي، توجد مؤشرات هامة تستخدم لقياس الشمول المالي، مثل نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا، ومستوى الوصول إلى خدمات الدفع الرقمي والتأمين والاستثمار، ومدى انتشار التكنولوجيا المالية في المجتمع.

من خلال مقارنة هذه المؤشرات بين الدول، تمكننا من تحديد مدى تقدم كل دولة في تحقيق الشمول المالي، فيما يتعلق بالوضع في الوطن العربي، تم قياس الشمول المالي عبر مؤشرات مماثلة، بالنسبة للجزائر تم تقييم وضع الشمول المالي على المستويين الدولي والعربي باستخدام هذه المؤشرات.

الخاتمة

الخاتمة:

يُعتبر تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر أمرًا ذا أهمية بالغة. من خلال تبني الآليات المناسبة، يمكن تعزيز وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة، وتحسين مستوى الوعي المالي والمعرفة بفوائدها. يتطلب ذلك تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية، وتبسيط الإجراءات المصرفية والتشريعات المالية، وتعزيز التمويل المتنوع، وتعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والخاص.

من خلال تطوير وتعزيز الشمول المالي، يمكن تحقيق العديد من الفوائد، بما في ذلك تقليص الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. يتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاون وتنسيق مستمر بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني.

لذا، يجب أن تكون الآليات المعتمدة جزءًا من استراتيجية شاملة ومتكاملة لتطوير القطاع المالي في الجزائر، بما في ذلك تعزيز التمويل المتنوع، وتحسين الوعي المالي، وتوفير البنية التحتية المالية والتكنولوجية المناسبة. بذلك، ستسهم هذه الآليات في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- **نتائج البحث:**

من خلال دراستنا توصلنا إلى العديد من النتائج ومن بينها:

– تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليص الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية، يتم تحسين فرصهم لإدارة أموالهم وتنمية أعمالهم، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي.

– تحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية ضروري لتعزيز الشمول المالي، تطوير البنية التحتية المالية، بما في ذلك زيادة عدد فروع البنوك وتوسيع شبكة الخدمات المالية في المناطق الريفية، يساعد في توسيع نطاق وصول الأفراد للخدمات المالية، بالإضافة إلى ذلك، تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات تلعب دورًا حاسمًا في تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والإنترنت.

– تبسيط الإجراءات المصرفية والتشريعات المالية يعزز الشمول المالي، من خلال تسهيل عمليات فتح حسابات بنكية وتسهيل القروض والائتمان، يتم تشجيع المزيد من الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات المالية، كما أن توفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة تحمي حقوق المستهلكين وتعزز الثقة في النظام المالي.

– تعزيز التمويل المتنوع يسهم في تحقيق الشمول المالي، من خلال توفير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية والخدمات، يتم تلبية احتياجات الأفراد والشركات المختلفة. وتشمل هذه التمويل الصغير والمتوسط والقروض العقارية وخدمات التأمين والاستثمار، وغيرها.

– التعاون بين القطاع الحكومي والخاص أمر حاسم لتعزيز الشمول المالي، يجب أن تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات تشجع الاستثمار الخاص في القطاع المالي، وتعزز التعاون مع البنوك والشركات المالية لتوفير الخدمات المالية اللازمة.

وباختصار، فإن تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر يتطلب اتخاذ آليات فعالة ومتنوعة، من خلال تحسين البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات المصرفية، وتعزيز التمويل المتنوع، وتعزيز التعاون بين القطاع الحكومي والخاص.

- **التوصيات والاقتراحات:**

بناءً على نتائج الدراسة حول آليات تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، هنا بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتبارها:

– ينبغي تعزيز التثقيف المالي وزيادة الوعي بالخدمات المالية والفوائد التي تقدمها، بحيث يمكن تنظيم حملات توعوية وبرامج تدريبية للأفراد والشركات لتعزيز المعرفة المالية وتحسين قدراتهم على الاستفادة من الخدمات المالية بشكل فعال.

– يجب تحسين البنية التحتية المالية في البلاد، وخاصة في المناطق النائية والريفية، من خلال توسيع شبكة الفروع المصرفية وتحسين وصول الأفراد إلى الخدمات المالية.

- ينبغي تقليص التعقيدات الإدارية وتبسيط الإجراءات المصرفية والتشريعات المالية.
- يجب تبسيط عمليات فتح الحسابات المصرفية وتسهيل إجراءات القروض والائتمان، مع ضمان وجود تنظيم ملائم لحماية حقوق المستهلكين وضمان النزاهة في النظام المالي.
- يجب تعزيز تنوع المنتجات والخدمات المالية المتاحة، بما في ذلك توفير خيارات تمويل صغيرة ومتوسطة الحجم، وتمويل العقارات، وخدمات التأمين والاستثمار، كما ينبغي أن يكون هناك تركيز على تلبية احتياجات الفئات المهمشة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ينبغي إنشاء آلية لرصد وتقييم تنفيذ الآليات المعتمدة لتطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

- **آفاق البحث:**

يمكن مستقبلا إجراء العديد من البحوث المشابهة والمتعلقة بهذا الموضوع ومنها:

- دراسة تأثير السياسات والإصلاحات المالية المتبعة في الجزائر على تطوير الشمول المالي.
- دراسة دور التكنولوجيا المالية، مثل الهواتف المحمولة والتطبيقات المالية والتكنولوجيا المالية المبتكرة الأخرى، في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- التركيز على تحليل تحديات الشمول المالي في المناطق النائية والريفية في الجزائر.
- دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على وصول السكان في هذه المناطق إلى الخدمات المالية وتحديد الحلول المناسبة لتعزيز الشمول المالي فيها.
- دراسة أثر تطوير وتعزيز الشمول المالي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- دراسة العلاقة بين الشمول المالي وتقليل الفقر، وتعزيز فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. پسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبو ظبي دولة الإمارات، 2019.
2. رامي يوسف عباد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

3. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، المركز الجامعي تيبازة.
4. بودرهم الحسين، بورزق سفيان، الشمول المالي ودعم الميزة التنافسية في المصارف –دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL بالمسيلة–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2022/2021.
5. حنين محمد بدر، دور الشمول المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، مذكرة ماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017.
6. قوجة يوسف، بحاير مراد، تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (ميلة)، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، 2022/2021.
7. نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي: دراسة تحليلية الجزائر خلال فترة 2011–2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020.
8. الياس عيايشة، إثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقطعية لعينة من الدول لسنة 2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019 – 2020.

المجلات والمقالات العلمية:

9. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني، (ماس)، فلسطين، 2016.

10. ابتسام علي حسين شذي عبد الحسين جبر، وفاء أيوب كسارة، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة ، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 124، 2020.
11. اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، 436، اتحاد المصارف العربية،2017.
12. آسلي ديميرجوتش وآخرون،قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، مجموع الدولي، 2018.
13. بطاهر بختة، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و 28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر.
14. بن عامر عبد الكريم، بن طواف كوثر، واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023.
15. بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019.
16. بهناز علي القرة داغي، الشمول المالي: دولة قطر نموذجا، مجلة الادارة والقيادة الاسلامية – الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي بلندن، مجلد 2، 2017.
17. بهناس العباس، رسول حميد، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، 2019.
18. بيداء ستار لفته، محمد طارق لفته،دراسة تحليل ضرورات اللمفوض بالشمول المالي في العراق، مجلة دراسات محاسبة jafs جامعت بغداد ورقة بحث، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا .
19. پسر برنيه، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، أبوظبي دولة الإمارات، 2019.
20. رشا عودة لفتة، سالم عواد، حسين آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، 2019.
21. رفيقة بن عيشوبة، لصناعه التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة حاله الدول العربية، مجله الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09. العدد 02. جامعة البليدة، الجزائر.
22. زهراء جار الله حمود اسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار محافظة نينوى مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09 العدد: 33، 2020.

23. صورية شنبي، السعيد بلخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
24. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2020،المجلد 06، العدد 01.
25. كروش نورالدين، دقيش جمال، أولاد إبراهيم ليلى، واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد 1، 2022.
26. مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017.
27. مروان بن قيدة ,راشيد بوعافية ,2018 , واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية, المجلد 9, العدد 1.
28. وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي –حالة الدول العربية–، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد3.
29. ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، العدد 21، 2021.

المواقع الالكترونية:

- /https://openknowledge.worldbank.org

الملخـــــص

ملخص:

هدفت دراسة موضوع آليات تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر الى تحديد التحديات التي تواجه تطوير وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الشمول المالي وتحسين البنية التحتية المالية، بالإضافة الى اكتشاف خطط عمل محددة تستهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين الوعي المالي وتذليل العوائق التقنية والتشريعية.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها تعزيز الشمول المالي يسهم في تقليص الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية، يتم تحسين فرصهم لإدارة أموالهم وتنمية أعمالهم، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين البنية التحتية المالية والتكنولوجية ضروري لتعزيز الشمول المالي، تطوير البنية التحتية المالية، بما في ذلك زيادة عدد فروع البنوك وتوسيع شبكة الخدمات المالية في المناطق الريفية، يساعد في توسيع نطاق وصول الأفراد للخدمات المالية، بالإضافة إلى ذلك، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دورًا حاسمًا في تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والإنترنت، تعتبر تبسيط الإجراءات المصرفية والتشريعات المالية يعزز الشمول المالي، من خلال تسهيل عمليات فتح حسابات بنكية وتسهيل القروض والائتمان، يتم تشجيع المزيد من الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات المالية، كما أن توفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة تحمي حقوق المستهلكين وتعزز الثقة في النظام المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الجزائر، آليات تعزيز الشمول المالي، الوطن العربي

Abstract

The study aimed to explore the mechanisms for developing and enhancing financial inclusion in Algeria, by identifying the challenges facing the development and promotion of financial inclusion in the country, highlighting the available opportunities for enhancing financial inclusion and improving the financial infrastructure, as well as discovering specific action plans aimed at improving access to financial services, enhancing financial literacy, and overcoming technological and legislative barriers.

The study concluded that promoting financial inclusion contributes to reducing poverty and enhancing economic and social development by enabling individuals and businesses to access financial services. This improves their opportunities to manage their finances and develop their businesses, leading to improved living standards and economic growth. Enhancing financial and technological infrastructure is essential for promoting financial inclusion, including increasing the number of bank branches and expanding the network of financial services in rural areas. This helps expand individuals' access to financial services. Additionally, information and communication technology plays a crucial role in improving access to financial services through mobile phones and the internet. Simplifying banking procedures and financial regulations enhances financial inclusion by facilitating the opening of bank accounts and facilitating loans and credit, encouraging more individuals and businesses to benefit from financial services. Providing a suitable legislative and legal environment that protects consumer rights and promotes trust in the financial system is also important.

Keywords: financial inclusion, Algeria, mechanisms for enhancing financial inclusion, Arab world